

النهضة تستهدف نفوذ سعيد والشاهد بإضعاف حكومة الفخفاخ

العملية السياسية في تونس تعيد تجربة العراق في التشريع للمحاصصة والارتهان للخارج



في مسار واحد

السياسيين، الذين يغلب على أدايمهم الانتخابية والنقل في المواقف، وخاصة إغفال مطالب الناس. ويعتقد على نطاق واسع أن هذه الحالة ستستمر بسبب خوف الطبقة السياسية الجديدة من أن تغادر دائرة المؤقت والانتقالي، وهي مرحلة تعزو الفضل إلى العراقيل وإلى صعوبة الحصول على أغلبية برلمانية كافية لإدارة الحكومة.

وتحاول الأحزاب القوية والضعيفة، في أن واحد، البحث عن مسوغات للهروب من مسؤولية الأزمة ونتائجها بسبب الوضع الانتقالي، وفي نفس الوقت تسعى لمنع هذا "الانتقالي" من أن يتحول إلى وضع نهائي خوفاً من أن يكتشف الناس غياب البرامج وضعف الولاء للدولة لدى أحزاب ظل أغلبها، منذ استقلالها 1956، يساوي بين كراهية النظام والنقمة على الدولة ويسعى إلى ضربها معا من خلال مراكمة الاتهامات والإشاعات.

وخلال السنوات التسع الأخيرة ظهرت إشارات كثيرة على أن "منظومة الثورة" لا تتفق إدارة الدولة، ولا تفرق بين المصالح العليا لتونس وبين معاركها مع الخصوم السياسيين، وركوب الشعبوية في مواجهة الإصلاحات الضرورية لإخراج البلاد من أزمتها.

إلى الآن، تتعطل عملية إنتاج الفسفات (بنسب متفاوتة) الذي يوفر للدولة ما قبل 2011 المليارات من الدينارات (الدولار يساوي 2.7 دينار)، ولا يثير الأمر بدموع مصالحهم الخاصة على إشارة غضب النقابات أو اللوبيات التي تقف وراء التعطيل، أو التي تفرض نقل الإنتاج المحدود عبر وسائل نقل تابعة لها بدل من القطار التي تعود ملكيتها إلى الدولة.

وباتت الشعبوية تتحكم في مصير الدولة وتفرض عليها فاتورة باهظة خاصة ما تعلق بزيادة الرواتب، والعلاوات الخاصة بكل قطاع حسب نفوذ النقابات التي تهيم عليه، فضلا عن إيقاف أي محاولة لمناقشة أوضاع مؤسسات القطاع التي تضطر الحكومات المتعاقبة لضخ الأموال بهدف التغطية على عجزها وتضخم إنفاقها تحت سيطرة لوبيات عمالية ونقابية وشبكات فساد متداخلة بين القطاع العام والخاص والرغبة في دفعها إلى الإفلاس

للتفويت فيها بأثمان لا تتماشى مع قيمتها في السوق، مثلما يجري حاليا مع الخطوط التونسية التي تعيش على شفا الإفلاس بسبب الانتدابات العشوائية وغياب الصيانة وتجديد الأسطول.

توزيعها دون مراعاة كفاءة المرشحين وأهمية الحقيبة التي تسلم للحزب المعنى ليتولى تخصيص من يشاء عليها من ممتلكاته. ورغم سقف التفاؤل الذي يرفعه البعض من هذه الحكومة كونها "حكومة الرئيس" صاحب الشعبية الكبيرة، فإنها ستكون محكومة في عملها بالترقيات، إذ ستترضي "أحزاب الثورة"، وترضى اتحاد العمال الذي يصفه أنصاره بأنه "أكبر قوة في البلاد"، وترضى رجال المال والأعمال، وفي نفس الوقت تستمر بإطلاق الوعود والشعارات للفئات والمناطق المهمشة عبر حركات ومواقف بهلوانية لاسترضاء الشارع الانتخابي.

ويقول المراقبون إن المشهد التونسي يشبه بما يجري في العراق المكبل بعملية سياسية معقدة منذ 2003، إذ تعيش تونس في خضم صراع سياسي عبثي بين قوى وأحزاب متنافسة عقائديا في عملية سياسية تدور في حلقة مفرغة ولا تزال تصنف على أنها في مرحلة انتقالية رغم مرور تسع سنوات كاملة على الانتقال الذي حصل في 2011، فضلا عن كونها باتت امتدادا للتدخلات الخارجية المختلفة.

بقطع النظر عن تفاصيل اللعبة التي يديرها الغنوشي لجعل حركة النهضة اللاعب المحوري في المشهد السياسي خلال السنوات القادمة، فإن الثقة في الطبقة السياسية اهتزت في الشارع التونسي وسط مؤشرات على تقلص هامش الاهتمام بالسياسة والثقة في

الجمعة (اليوم) إلى الرئيس قيس سعيد قبل أن تمر إلى البرلمان. وحسب القائمة الأولية التي تسربت إلى الإعلام فإن الحكومة تعتمد نظام المحاصصة، حيث يحصل كل حزب على عدد من الحائز حسب حجمه في البرلمان، وتم

القروي نفسه مثار صراع حاد لا فائدة له منه فاعل أنه لا يقبل أن يكون مجرد كومبارس داعما للحكومة في البرلمان دون فضلا عن حقه في الحصص التي يتم توزيعها لكل أقل منه وزنا.

وبات البعض من أنصار القروي يتهمون النهضة بأنها وظفت الحزب في معاركها مع الفخفاخ والرئيس سعيد لتحقيق مكاسب على حسابها، وأن الأمر لا علاقة له بحكومة الوحدة ولا بمراعاة الحجم في البرلمان.

استنساخ تجربة العراق

لا يبدي الشارع التونسي أي حماس لمعرفة تفاصيل مشاورات تشكيل حكومة إلياس الفخفاخ بسبب الصراعات السياسية والخطاب التوتري الذي يطبع أداء مختلف الفقاء السياسيين. وتسمح غياب الاهتمام الشعبي بأن تستمر الأحزاب في المشاورات ورفع سقف الشروط دون مراعاة لعامل الوقت والأزمات التي تعيشها البلاد بسبب سوء أداء الحكومات المتعاقبة ما بعد 2011.

لكن الأكثر خطورة هو التعاطي مع الدولة ومؤسساتها بمنطق الغنيمة والضغط للحصول على مكاسب حزبية أو خاصة من بوابة لعبة المحاصصة التي سيطرت منذ 2011، وتكرر الآن مع حكومة إلياس الفخفاخ التي ينتظر أن يقدمها الجمعة (اليوم) إلى الرئيس قيس سعيد قبل أن تمر إلى البرلمان.

وحسب القائمة الأولية التي تسربت إلى الإعلام فإن الحكومة تعتمد نظام المحاصصة، حيث يحصل كل حزب على عدد من الحائز حسب حجمه في البرلمان، وتم

الأفريقية، أو منتدى دافوس، أو القمة الأفريقية، وخاصة مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية.

توظيف ورقة القروي

أربكت حركة النهضة جهود الفخفاخ لتشكيل الحكومة من خلال التمسك بوجود حزب قلب تونس، الذي يراسه نبيل القروي، بزعم الحاجة إلى حكومة وحدة وطنية بدل حكومة "الحزام الثوري"، الذي يجعل كتلا وازنة في البرلمان في المعارضة ما يضعف أداء الحكومة وحركتها، خاصة ما تعلق بتمرير القوانين والإصلاحات الضرورية. وتعترف النهضة أن وجود القروي في الحكومة يعني استفزازا مباشرا للرئيس سعيد كون القروي كان منافسه في الدور الثاني، فضلا عن وجوده سيدفع التيار الديمقراطي إلى الانسحاب من المشاورات، وكذلك حركة الشعب التي تجاوزت إرباكها سريعا بالقول إنها لم تصنف قلب تونس كحزب للفساد ولا مشكلة لها في وجوده كحزام للحكومة. ولا تعدو "حكومة الوحدة الوطنية" التي يطالب بها الغنوشي سوى واجهة لتحسين حصة الحركة في الحكومة، وهو ما تم بالفعل، حيث حصلت الحركة الآن على خمس حائز وتطالب بالمزيد، فيما وجد

ويعود أحد أسباب سقوط حكومة الجملي إلى قرار الغنوشي خلال لقاء ممثلي الأحزاب مع سعيد بشأن الوقت لم يعد للمشاروات. ثم دفع الجملي إلى إعلان التشكيل الحكومي بسرعة. كان الهدف من وقف المشاورات منع سعيد من أن يكتسب صفة مهندس الحكومة أو أن يظهر في صورة الحكيم الذي ينجح في تسهيل العقبات ويحكم إليه الجميع للخروج من الأزمات خاصة في ضوء شعبيته الكبيرة.

وتواترت تصريحات قيادات النهضة الملوحة بأن الحركة قد تطيح بحكومة الفخفاخ، أو أنها قد تسمح بمنح فقتها للحكومة دون المشاركة فيها، وهي تصريحات تظهر أن الحركة تهدف إلى تجريد رئيس الحكومة المكلف من دوره كقائد سقيفة قسوي ومتحمس لتنفيذ "برنامج ثوري" يقول إنه يستخدمه من برنامج الرئيس قيس سعيد ومن "الحزام الثوري" للحكومة، وهو الحزام الذي وضعه في الزاوية وجعل النهضة تضغط عليه وتبترزه بوجه مكشوف.



مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

الأزمة السياسية في تونس تأخذ بعدا جديدا مع إمكانية أن تعيق الكتل البرلمانية الرئيسية (حركة النهضة وقلب تونس) مرور حكومة إلياس الفخفاخ والدفع بالبلاد إلى حالة من الفراغ السياسي قد تستمر أشهر، وسط اتهامات لحركة النهضة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي بتحويل عملية تشكيل الحكومة إلى تصفية حساب مع الرئيس قيس سعيد ورئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد وإخلاء الساحة من الشخصيات الوازنة القادرة على منع زعيم النهضة ورئيس البرلمان من أن يكون الشخصية المحورية في البلاد

البرلمان، والذي كان وراء تصعيد الشاهد ودفعه إلى مواجهة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وجعله حافظ قائد السبسي، وحزبه نداء تونس.

بالنتيجة، وبدل أن تحوّل النهضة الشاهد إلى "رهينة لأفضالها" وورقة تناور بها مع الخصوم، فإن العكس هو ما حصل، حيث بات رئيس حزب تحيا تونس رقما صعبا في إفضال أجدات النهضة وخطتها السرية، وخاصة ما بات يعرف بـ"الحج إلى بيت الغنوشي" الذي يريد أن يتحول إلى اللاعب الوحيد في المشهد.

وعرفت علاقة النهضة بالشاهد توترا واضحا منذ مرحلة الترشيحات للانتخابات الرئاسية، حيث كان الشاهد يحصل على تأكيدات من داخل النهضة بأنه سيكون مرشحها في مواجهة خصمه من داخل منظومة نداء تونس وقتها، عبد الكريم الزبيدي، لكن خلافات النهضة الداخلية وصعود جناح متشدّد أفضل خيار الغنوشي في تزكية الشاهد الذي رأى في هذه الخطوة مسأا من هيبته ووزنه السياسي كرئيس حكومة، فضلا عن مخاطرته بمعاداة منظومة نداء تونس.

وكان عماد الخميري، الناطق باسم النهضة، قال إن حركته قد تدعم مرور الحكومة دون المشاركة فيها، وهي الحيلة القانونية التي تمكن أولا من منع الشاهد من الاستمرار في حكومة تصريف الأعمال إذا تمت إعادة الانتخابات، ثم إسقاط الحكومة لاحقا بلائحة لوم وإعادة تشكيل حكومة جديدة ربما تعيد لها المبادرة كونها الحزب صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان.

ليس الشاهد فقط الذي يقع في مرمى تكتيكات حركة النهضة في مسعى لتحجيد، فالخلاف مع الرئيس قيس سعيد بات واضحا وجليا بسبب دخوله على خط تشكيل الحكومة ووضع بصمته عليها بتكليف شخصية قريبة من توجهاته ومتحمسة لأفكاره.

ويعود أحد أسباب سقوط حكومة الجملي إلى قرار الغنوشي خلال لقاء ممثلي الأحزاب مع سعيد بشأن الوقت لم يعد للمشاروات. ثم دفع الجملي إلى إعلان التشكيل الحكومي بسرعة. كان الهدف من وقف المشاورات منع سعيد من أن يكتسب صفة مهندس الحكومة أو أن يظهر في صورة الحكيم الذي ينجح في تسهيل العقبات ويحكم إليه الجميع للخروج من الأزمات خاصة في ضوء شعبيته الكبيرة.

وتواترت تصريحات قيادات النهضة الملوحة بأن الحركة قد تطيح بحكومة الفخفاخ، أو أنها قد تسمح بمنح فقتها للحكومة دون المشاركة فيها، وهي تصريحات تظهر أن الحركة تهدف إلى تجريد رئيس الحكومة المكلف من دوره كقائد سقيفة قسوي ومتحمس لتنفيذ "برنامج ثوري" يقول إنه يستخدمه من برنامج الرئيس قيس سعيد ومن "الحزام الثوري" للحكومة، وهو الحزام الذي وضعه في الزاوية وجعل النهضة تضغط عليه وتبترزه بوجه مكشوف.

العداء للشاهد

استعملت النهضة كل أوراقها لتدفع الفخفاخ إلى التنازلات، لكنها قد تضطر إلى تمرير الحكومة لسبب هام، وهو منع استمرار رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد في إدارة الشأن الحكومي لفترة قد تفوق ستة أشهر إذا تم إسقاط حكومة الفخفاخ وتم اللجوء إلى انتخابات سابقة لأوانها.

وكشف الشاهد في الحوار الأخير مع قناة حنبعل الخاصة عن أنه كان مهندس إسقاط حكومة الحبيب الجملي التي سعت النهضة إلى تمريرها وفشلت في جلسة صاخبة كانت بمثابة محاكمة لأدائها وعلاقتها بلوبيات الفساد، وهو ما يعني أن قمة توترا بين رئيس حكومة تصريف الأعمال وراشد الغنوشي، رئيس